A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/44/487
18 September 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/RUSSIAN/SPANISH

الدورة الرابعة والاربعون
البند ٦٥ من جدول الاعمال المؤقت*

التطورات العلمية والتكنولوجية وآثارها على الامن الدولي

تقرير الامين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١	٢
ثانيا - الاجراء الذي اتخذه الامين العام	٢-٤	٢
ثالثا - المعلومات الواردة من الحكومات		٣
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية		٣
جمهورية المانيا الاتحادية		٥
غانا		٦
فنلندا		٦
المكسيك		٧

* A/44/150.

أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة بتاريخ ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ القرار ٧٧/٤٣ ألف المعنون "التطورات العلمية والتكنولوجية وآثارها على الأمن الدولي" ، وينصّ منطوقه على ما يلي :

"إن الجمعية العامة ،

..."

"١ - تطلب الى الأمين العام أن يقوم ، بمساعدة خبراء استشاريين مؤهلين ، حسب الاقتضاء ، بمتابعة التطورات العلمية والتكنولوجية في المستقبل ، ولاسيما التطورات التي لها تطبيقات عسكرية محتملة ، وتقييم آثارها على الأمن الدولي ، وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين ؛

"٢ - تدعو الدول الأعضاء الى انشاء أفرقة على المستوى الوطني لرصد وتقييم هذه التطورات ، ونشر التقييمات المقدمة من الأمين العام ؛

"٣ - تدعو أيضا جميع الدول الأعضاء الى إعلام الأمين العام بآرائها ومقترحاتها ، وكذلك بتقييمات الأفرقة الوطنية ؛

"٤ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار ؛

"..."

ثانيا - الإجراء الذي اتخذه الأمين العام

٢ - عملا بالفقرة ١ من قرار الجمعية ٧٧/٤٣ ألف ، عُقد اجتماع استشاري في مقر الأمم المتحدة يوم ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ لمساعدة الأمين العام على تحديد المجالات الواسعة للتطورات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة بأغراض القرار .

٣ - وسيقوم الأمين العام بدعوة مستشارين مؤهلين لإعداد تقييمات فردية في مجالات اختصاصهم المحددة تغطي المجالات الواسعة التالية : تكنولوجيا الاعلام ، والتكنولوجيا الاحيائية ، وتكنولوجيا المواد ، وتكنولوجيا الفضاء وتكنولوجيا الطاقة النووية . وسيناقش هذه التقييمات فريق خبراء أوسع ، وستدرج نتيجة النقاش في تقرير الأمين العام الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين .

٤ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، استرعى الأمين العام انتباه الدول الاعضاء الى الفقرتين ٢ و ٣ من القرار . وتلقى الأمين العام حتى الآن ردودا من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومن جمهورية المانيا الاتحادية ، وغانا ، وفنلندا ، والمكسيك ، وترد هذه الردود في الجزء ثالثا من هذا التقرير . وستصدر أية ردود أخرى بصفتها ضمائم لهذه الوثيقة .

ثالثا - المعلومات الواردة من الحكومات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]
[٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٩]

١ - يرى الاتحاد السوفياتي أن مهمة كبح جماح سباق التسلح وجعل العملية التي بدأت لنزع السلاح الحقيقي عملية لا رجعة فيها ، إنما تفرض على المجتمع الدولي ضرورة اتخاذ التدابير العاجلة لإخضاع تطبيقات التطورات العلمية التقنية في الأغراض العسكرية للرقابة . إذ لابد للعلم والتكنولوجيا من أن يخدما بأقصى ما يمكن قضية السلم وتعزيز الثقة وإقامة نموذج جديد للأمن .

٢ - وقد أيّد الاتحاد السوفياتي في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح العمل على إجراء تقييم منتظم للتطورات العلمية التقنية بغرض إعداد توصيات حسنة التوقيت لمنع استخدام التقنيات الجديدة في صنع السلاح . وينطبق هذا بالدرجة الأولى على استخدام أشعة الليزر والهندسة الجينية والوسائل الالكترونية المغناطيسية . كما يبقى صالحا اقتراحنا المتعلق بفرض الحظر على صنع الأسلحة غير النووية القائمة على أساس مبادئ فيزيائية جديدة والتي تتمتع بقوة فتك تقرّبها من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل .

٣ - ويتقدم كثير من بلدان العالم وأوساط واسعة من العلماء والساسة والشخصيات الاجتماعية بمبادرات ملموسة في هذا الاتجاه . والاتحاد السوفياتي ينظر نظرة إيجابية إلى الآراء التي تقدمت بها الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز حول وقف ومنع استخدام التطورات العلمية التقنية في صنع وإنتاج أجيال وأنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، بل وأشكال ونظم الأسلحة التقليدية . وقد أيّدنا اقتراح الهند وغيرها من البلدان بشأن تشكيل فريق تابع للأمين العام للأمم المتحدة يعنى بالتقييم والتنبؤ في ميدان التطبيقات العسكرية للتكنولوجيات الجديدة .

٤ - ورحب الاتحاد السوفياتي بالخطوة الهامة المتمثلة باتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والأربعين للقرار ٧٧/٤٣ ألف المعنون "التطورات العلمية والتكنولوجية وآثارها على الأمن الدولي" ، وفيه تدعو إلى إنشاء أفرقة خبراء على المستوى الوطني لرصد تطورات العلم والتكنولوجيا مما يحتمل استخدامه في الأغراض العسكرية .

٥ - والبعثة الدائمة للاتحاد السوفياتي لدى الأمم المتحدة مخولة بإبلاغكم بأن الاتحاد السوفياتي ، عملا بهذه التوصية ، قد أنشأ فريقا وطنيا من الخبراء للتقييم والتنبؤ في ميدان التطبيقات العسكرية للتطورات العلمية التقنية . وسيجري هذا الفريق دراسات حول آثار هذه التطورات على الأمن الدولي على أن يضع في متناول الأمين العام للأمم المتحدة بصورة دورية نتائج أعماله . كما سينشر الفريق في الاتحاد السوفياتي التقييمات التي يجريها الأمين العام . ويضم الفريق عددا من العلماء السوفيات البارزين وسيضطلع بأعماله بالتعاون الوثيق مع لجنة العلماء السوفيات للدفاع عن السلم ومناهضة الخطر النووي ، وهي اللجنة التي يرأسها ر. ز. ساغدييف .

٦ - وينطلق الاتحاد السوفياتي في موقفه هذا من أن هذه الخطوة انما تشكل مساهمة في توسيع التعاون المثمر الذي يجري برعاية الأمم المتحدة في موضوع فرض القيود على صنع أنواع ونظم من الأسلحة الأشد تدميرا وخطرا ، وفي الانتقال من التنافس الخطير الذي لا طائل تحته إلى تعزيز السلم والأمن الدولي على أساس شامل .

جمهورية المانيا الاتحادية

[الاصل بالانكليزية]
[٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩]

١ - إن قرار الجمعية العامة ٧٧/٤٣ ألف المعنون "التطورات العلمية والتكنولوجية وآثارها على الأمن الدولي" يؤكد على نحو صحيح على أهمية معالجة الجوانب النوعية لعملية الحدّ من الأسلحة . وتشاطر حكومة جمهورية المانيا الاتحادية الرأي القائل بأن اعتبار عملية اتباع نهج نوعي بحت للحد من الأسلحة ونزع السلاح عملية غير كافية .

٢ - ويمضي القرار إلى التحذير من الأثر السلبي الذي سيحدثه التقدم التكنولوجي على الأمن ونزع السلاح إذا طبق هذا التقدم لأغراض عسكرية . ويصعب على حكومة جمهورية المانيا الاتحادية الموافقة على المحاكمة القائلة أن أوجه التقدم التكنولوجي هي في حد ذاتها سلبية من حيث الحدّ من الأسلحة ونزع السلاح .

٣ - إن التكنولوجيا ، بصفتها تكنولوجيا ، هي في الواقع محايدة . ومن الصحيح بكل تأكيد أن التحسينات التي تحدث في قدرات الأسلحة - بما في ذلك النظم ذات الصلة الخاصة بالأغراض الدفاعية - تحسينات تتطلب بحثا علميا وتطويرا . غير أنه من الصحيح أيضا بدرجة متساوية إنه يمكن للتكنولوجيا المتقدمة أن تساعد الجهود المتجهة نحو الحدّ من الأسلحة ونزع السلاح ، بل وتساعدها ؛ ومن الأمثلة على ذلك التكنولوجيا المتطورة للتوابع الاصطناعية لأغراض التثبت ، أو تجهيزات التحليل المتطورة لرصد الامتثال لغرض حظر على الأسلحة الكيميائية .

٤ - وهكذا ، فإن مهمة وقف سباق التسلح لا تحل عن طريق حظر التكنولوجيا جملة أو حظر تطبيقاتها العسكرية ، نظرا الى أن التكنولوجيا قد تعزز حتى الأسلحة ونزع السلاح أيضا . وتكمن القضية الحقيقية في ميدان اتخاذ القرار السياسي .

غانا

[الأصل بالانكليزية]
[١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩]

صوتت غانا مؤيدة قرار الجمعية العامة ٧٧/٤٣ ألف المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بسبب أهدافه العامة . غير أنه ليس لدى غانا ، بوصفها بلدا ناميا ، أي برنامج لتحويل التطورات العلمية والتكنولوجية لأغراض عسكرية . ويتجه هدف غانا ويبقى متجها نحو تكريس مواردها الوطنية ، بما فيها نتائج أية تطورات علمية وتكنولوجية ، لتحقيق تقدم شعبها اجتماعيا واقتصاديا .

فنلندا

[الأصل بالانكليزية]
[٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩]

١ - لا يوجد في فنلندا أي فريق وطني تتناول مهمته الوحيدة رصد وتقييم التطورات العلمية والتكنولوجية وآثارها على الأمن الدولي . غير أن المجلس الاستشاري المعني بنزع السلاح التابع لوزارة الخارجية والمُنشأ منذ أوائل السبعينات مكلف ، في جملة أمور ، بمهمة تعزيز البحث المتصل بالموضوع واقتراح طرق لتطبيق التطورات العلمية والتكنولوجية لأغراض نزع السلاح . وتوجد أيضا مؤسسات أخرى لها تمثيل واسع النطاق من حيث الخبراء والتمثيل السياسي تعالج القضايا المشارة في قرار الجمعية العامة ٧٧/٤٣ ألف . وبناء على ذلك ، لا ترى حكومة فنلندا ضرورة لإنشاء فريق جديد على الصعيد الوطني ، لهذا الغرض .

٢ - وبالاشارة الى الفقرة ٣ من القرار المذكور ، وبعد قيام حكومة فنلندا باستشارة المجلس الاستشاري المعني بنزع السلاح ، ترغب حكومة فنلندا في الإدلاء بالبيان التالي :

من البديهي أن التطورات العلمية والتكنولوجية في ميدان التسلح ستبقى مستمرة . ومن الصعب ، بل يكاد يكون من المستحيل التنبؤ باتجاه هذه التطورات في المستقبل ، حتى على المدى المتوسط . وفي مجال التكنولوجيا النووية ، فإن التكنولوجيتين المتصلتين بها ، أي الانصهار والانشطار تطبقان كلاهما فعلا على إنتاج الأسلحة . وهكذا ، بالرغم من أنه يجوز استحداث أسلحة

نووية أكثر مرونة ، فليس من المحتمل ظهور نوع جديد تماما من الاسلحة النووية . وقد تشهد الاسلحة النووية تطورا سريعا . غير أن القدرة الفتاكة التي تملكها الاسلحة والغازات المثيرة للاعصاب الموجودة حاليا بالفعل هي مرتفعة إلى درجة ليس من المحتمل أن تحقق معها اختراعات تقنية رئيسية في هذا الميدان . هذا وإن الآثار الفتاكة للاسلحة البيولوجية تظهر ببطء ، وينطوي استعمالها على أخطار أبعد بكثير من أن يمكن التحكم فيها . ولهذا السبب ، لا تحظى الاسلحة البيولوجية بأهمية عسكرية مباشرة . غير أن التطورات التي قد تحدث في المستقبل في مجال تكنولوجيا الجينات تعتبر حاليا عاملا مجهولا .

وترى حكومة فنلندا أن من الملحّ استخدام انجازات البحث العلمي والتكنولوجي على نحو إيجابي لمنفعة البشرية ورفاهتها المشتركة . وإن الجهود الدولية المبذولة من أجل نزع السلاح والتزام جميع الدول التزاما لا لبس فيه بنزع السلاح أمر ضروري في عملية إعادة توزيع الموارد وفي إعادة توجيه ثمار التطور العلمي والتكنولوجي . ولابد من ايلاء العناية ، في مجال انتاج الاسلحة ، لانتاج نظم أسلحة دفاعية غير استفزازية والقضاء على تلك الآثار الجانبية للاسلحة ، التي تكون عشوائية وموجهة ضد المدنيين . ويشكل استحداث إجراءات شاملة ويمكن الاعتماد عليها لتحقيق عمليات التثبت على الصعيد الوطني والدولي تحديا يخدم بفعالية أغراض الامن الدولي المتفق عليها عموما .

المكسيك

[الاصل : بالاسبانية]
[١٩ أيار/مايو ١٩٨٩]

١ - مافتئت المكسيك تبدي اهتماما بالغا بالمسائل المتصلة بالسلم العالمي ونزع السلاح . ولهذا السبب ، كافحت المكسيك في سبيل تسخير جميع أوجه التقدم المحرز في مجال العلم والتكنولوجيا لصالح البشرية ، واستخدامها كأداة لضمان بقائها ، وليس لبلوغ مستويات أخطر من التدمير الشامل .

٣ - بيد أن المكسيك تنظر بعين القلق الى أن الدفعة الحافزة التي أعطيت للابحاث العلمية قد تركزت في مجال التسلح بدلا من أن توجه لصالح الابحاث الطبية ، أو لزيادة الانتاج الزراعي ، أو تحسين النظام التعليمي ، أو غير ذلك من الامور اللازمة لتنمية الشعوب .

٣ - ومن الجدير بالذكر أن الامم المتحدة قد قررت أن عملية نزع السلاح تتمثل في تخفيض حجم القوات المسلحة والنفقات العسكرية . وترى المكسيك أن بلوغ هذا الهدف يقتضي حل مشكلة التسلح من جذورها ، وهذا يعني عدم استخدام أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي في سباق التسلح ، لان تطوير ترسانات الاسلحة يشكل تهديدا للامن الدولي .

٤ - وينبغي ضمان تسخير مجالات البحوث الجديدة لصالح البشرية وليس توجيهها ، بأي ثمن ، نحو تطوير الاسلحة . وفي هذا السياق ، ترى المكسيك ضرورة متابعة كل تطور علمي وتكنولوجي وإدانة استخدامه للاغراض العسكرية . ومن هذا المنطلق ، يجب استخدام الفضاء الخارجي لصالح المجتمع الدولي ، وليس توجيهه لإقامة نظام دفاعي فضائي لا يحقق ، في حد ذاته ، أهداف المجتمع الدولي . وبالمثل ، يتعين وضع حد نهائي للتجارب النووية التي تستهدف تطوير الاسلحة النووية .

٥ - وختاما ، تهيب المكسيك بالمجتمع الدولي لان يشرع ، من ناحية ، في إجراء دراسة جادة للجانب النوعي لسباق التسلح ، ولان يدرك ، من ناحية أخرى ، أن تطبيق أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي للاغراض العسكرية يؤثر تأثيرا سلبيا على الامن الدولي ، ويحدث انتكاسا خطيرا للجهود المبذولة من أجل نزع السلاح .

- - - - -